EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

الجلسة الثالثة

تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية من خلال التعاون الدولي

٨ سبتمبر ٢٠٢١
مدة الجلسة: ٧٥-٩٠ دقيقة
فندق النيل ريتز كارلتون

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

تستهدف هذه الجلسة تشجيع وتحفيز استثمارات وموارد القطاع الخاص نحو التنمية من خلال الشراكات الدولية للإسراع من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال المناقشات الثرية بين ممثلي الحكومات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين والمجتمع المدني وقطاع الأعمال ومراكز الفكر والأبحاث.

وتأتي أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية في ظل تذبذب الموارد التي تتوافر من التعاون الإنمائي وعدم استقرارها، في ظل سعي الدول لتحقيق التعافي من جائحة كورونا، وهو ما يثير الشكوك حول التدفقات المستقبلية، وبالتالي اتساع فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة والتي تقدر حاليًا بنحو ٣,٧ تريليون دولار أمريكي، وهو ما يجعل الحاجة ملحة لمزيد من مصادر وأدوات التمويل على مستوى العالم لتنفيذ أجندة ٢٠٣٠، ومن بينها القطاع الخاص، وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن ١,١٪ فقط من إجمالي الأصول المالية على مستوى العالم كافية لتغطية فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة.

وهناك فرص تمويلية ضخمة متاحة للقطاع الخاص في مختلف قطاعات التنمية، في ظل التداعيات التي فرضتها جائحة كورونا، وتوجيه موارد التعاون الإنمائي نحو القطاعات الاجتماعية، ولذلك فإنه من الأهمية بمكان تقييم التغيرات التي تحدث على مستوى التعاون الدولي والتمويل الإنمائي واستكشاف آفاق مشاركة القطاع الخاص على المستوى الدولي والإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق فإن مشاركة القطاع الخاص تمثل حافزًا وداعمًا قويًا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، من خلال العديد من نقاط القوة مثل الكفاءة والابتكار والرقمنة، والموارد البشرية؛ ورغم نمو استراتيجيات الاستثمار التي تتسق مع معايير الاستدامة والتأثير، إلا أنها لا تُمثل سوى نسبة قليلة من الأصول المالية العالمية الموجهة للتنمية، لذلك فإن التزام شركات القطاع الخاص بالمعايير البيئة والاجتماعية والحوكمة يمثل داعمًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال سد الفجوة وتحقيق المواءمة بين استراتيجيات الأعمال المعتادة واحتياجات التنمية المستدامة .

ويمكن تشجيع مُشاركة القطاع الخاص، من خلال السياسات الاقتصادية الفعالة، وتعزيز العلاقات بين الشركات وكافة الأطراف ذات الصلة بما يدفعهم نحو الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتمويل المختلط، والتي تمثل نماذجاً لتعزيز هذا التحول في دور القطاع الخاص، بما يخلق قيم مستدامة ويعزز النتائج الإيجابية ويُمَكن الشركات من مراعاة المعايير الاجتماعية والبيئية والحوكمة بالتوازي مع تعظيم الأرباح.

وتستهدف جلسة «تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية» تحقيق الأهداف التالية:-

- **تسليط** الضوء على الإصلاحات اللازمة لتحفيز استخدام التمويلات التنموية وموارد التعاون الإنمائي، لتحفيز مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من موارده وخبراته من حيث الدعم الفني والتقني وتبادل المعرفة ودفع الابتكار والتحول الرقمي.
- **تحديد** الخطوات اللازمة لتعزيز بيئة الأعمال لجذب المستثمرين لاسيما في المجالات التالية:
  - القطاعات ذات الأولوية عالية النمو لجذب المستثمرين من القطاع الخاص.
  - وضع سياسات صناعية قابلة للتطبيق وتطوير البنية التحتية الملائمة بما في ذلك المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة.
  - تنمية رأس المال البشري لإعداد القوى العاملة القادرة على تلبية احتياجات السوق.

- **تبني** أشكال جديدة من الشراكات والأدوات المالية المستدامة، بما في ذلك التمويل المبتكر والاستثمار المؤثر وأدوات التمويل المختلط.
- **دمج** أهداف التنمية المستدامة في أسواق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال آليات مُنظمة وفعالة.

المشاركون

- صانعو القرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي
- شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- شركات القطاع الخاص
- مؤسسات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث

النتائج المتوقعة

الوصول إلى التوصيات اللازمة لتمهيد وتحفيز بيئة مشاركة القطاع الخاص في الجهود التنموية عقب جائحة كورونا.